رأيـــي

"فنية الحوار"

وديع العبسي

تأكيد الدكتور أحمد عوض بن مبارك وقوف اللجنة الفنية على مسافة متساوية من جميع الأطراف لا أتصوره يكشف فقط عن حجم الضغط الذي تتعرض له اللجنة من أهواء البعض في تعكير صفو التحضير ومحاولة حشر اللجنة في ضائقات الحسابات التي لا معنى لها، وإنما عن مستوى التحدي الكبير في تحمل مسئولية بهذا الحجم لا تسلم من الغمز واللمز والتشكيك والتبكيت.

أن تكون هناك لجنة بهذا التخصص فإنها سابقة لم نعهدها.. ويزيد على ذلك أنها لا تأتي في سياق تلك السجالات التي عهدناها سابقا بين قوى الساحة السياسية وإنما كناتج لمطلب باتت تفرضه المرحلة سعيا إلى رسم معالم طريق ممهد إلى وطن.

ولعله من هنا كان من الطبيعي أن تجد اللجنة نفسها وسط دوامة من المسئولية تتجاذبها علاقات متوترة بين القوى السياسية فيما بينها، ويصير من القوة أن تتمكن اللجنة من أن تتمثل التوازن وتحافظ كما سبق القول على لسان بن مبارك على مسافة واحدة من العلاقة والتعاطي مع كل الأطراف.

اليوم تقترب الخطى إلى موعد انعقاد مؤتمر الحوار وتجد اللجنة نفسها في سباق مع الزمن، معنية باستكمال بقية خطى التحضير والتهيئة كما تجدها معنية عدم التجاوز عن أي مطالب تفرضها هذه العملية حتى مع استمراء بعض القوى للسلبية في التعاطي مع طروحات اللجنة رغم علم الجميع أن هذه اللجنة إنما تكاد تكون جهازاً تنفيذياً في هذا الجانب لما يجري الاتفاق عليه بشأن محددات العمل والإعداد بما في ذلك ما يعنى بقوائم المشاركين وحصص أطراف الحوار من كراسي الحوار.

إنما كأننا أدمنا التأزيم حتى في أهيف الأمور.. وكأنه لابد أن لا ننجز الأمور من أول مرة، إذ لم يكن بالأمر الغريب تلك المعايير والمحددات المتفق عليها بشأن المشاركين المقترحين من أطراف الحوار والنسب المحددة حتى نقف على كل ذاك التجاوز من الأطراف المقررة مشاركتها في المؤتمر.

حقيقة أتعاطف كثيراً مع هذه اللجنة التي لو تأملنا قليلا جدا لطبيعة المطلوب منها لوجدنا أنه على بساطة تسميته كبير ومتشعب، ولا يقف فقط على الجهد في التحضير لما هو محدد ومتفق عليه، وإنما يتعداه إلى الاجتهاد -خارج المطلوب- لتجاوز أي تشكيك سوى من القوى أو من بعض الإعلام.. وإذا ما انتقدت أو سجلت رأيا مواجها لتجاوز ارتكبه هذا الحزب أو التنظيم في إطار الاستعداد للمؤتمر فإنها لا تسلم من الهجوم.

ورغم القناعة بأن المطلب اليوم أكبر من هذه الانزلاقات إلا أن هناك من يبدو يتعمد التعكير دون أدنى اعتبار لما يمكن أن يعكسه الأمر من تلويث لمناخ الحوار الذي نريده صحيا يحقق أكبر قدر من التوافق بين قوى الساحة.

walabsi1@gmail.com

أجمعوا في ورشه نقاشية على ضرورة الوقوف عندها بصورة عادلة

«الثورة» تستطلع آراء سياسيين وأكاديميين حول القضية الجنوبية

أجمع عدد من السياسيين والأكاديميين في ورشة نقاشية على أن القضية الجنوبية هي قضية وطنية جوهرية مطلبية حقوقية الأساس ظهرت أولى مؤشراتها مع مطالب إصلاح مسار الوحدة إثر حرب 1994م"

استطلاع : نور الدين القعاري
nooralddin@gmail.comv

وتبلورت وانطلقت على إثر نتائج انتخابات 2006م الرئاسية وبروز المطالب الحقوقية وسوء تقدير وتعامل السلطة معها , وهي قضية لها جذور تتعلق بغياب الديمقراطية الحقة وغياب دولة المؤسسات والقانون والمواطنة المتساوية والشراكة والتداول السلمي للسلطة وسيادة ثقافة المخصصة والإقصاء (والضم والإلحاق)، وقد تطورت هذه القضية وأخذت أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية (وثقافية)، وصولاً إلى أن شكلت في المجمل حاملا لدعاوى الانفصال والفيدرالية.

أين الدور الحقيقي

وقال علي الأعوج أستاذ القانون الدولي، رئيس مركز الهجرة بجامعة صنعاء لـ" الثورة " أن القضية الجنوبية vwo هي القضية الوطنية الأهم التي نشأت بسبب عدم قيام الوحدة على أسس سليمة وواعية ساد مراحلها الأولى التقاسم والجوانب المنطقية والشخصية ما أثار الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وأضاف إنه بسبب غياب الدور الحقيقي لدولة المؤسسات وانعدام الديمقراطية الفعلية وطغيان الاعتبارات الشخصية في إدارة الدولة وحسابات الفاعلين عليها تم إقصاء بعض الفصائل الجنوبية لحساب أطراف أخرى نشأ عنها قضايا مطلبية تطورات بفعل عوامل داخلية وخارجية إلى مطالب أكبر وأبعد, جعل اليمن أمام خيارات محدودة للقضية تستدعي من العقلاء اختيار الحلول الأكثر أمنا لليمن حافزا ومستقبلا لبلدنا الحبيب.

" السقاف : إعادة تسوية أوضاع المؤسسات الجنوبية هو الحل الأمثل

ويرى توفيق البديجي، المدير التنفيذي لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان لـ" الثورة ": إن القضية الجنوبية قضية وطنية على الإطلاق وسببها هو الاتجاه نحو تهميش سياسي واجتماعي تقف واقتصادي لتقف من بعد 1994م من قبل العام أدى ذلك إلى بروز نزعات انفصالية لدى شريحه هامة من أبناء الجنوب".

أما عبدالرحمن القانص، الناطق الرسمي باسم شباب الثورة فقد شدد على أهمية إعادة النظر في توزيع السلطة وإعطائهم حقهم كيمنيين والاعتذار لهم رسميا ورد الاعتبار وتعويضهم التعويض العادل وإعادة من لم يبلغ الأجلين إلى وظيفته .

أحمد ناصر الرباحي نقيب المعلمين اليمنيين سابقا أشار في حديثه لـ"الثورة " إلى أهمية اعتماد الفيدرالية كشكل من أشكال نظام الحكم وتصحيح البنية التشريعية بدءا من الدستور ثم القوانين ذات الصلة وأبرزها قانون الانتخابات والفصل الفعلي بين السلطات.

الأستاذ / محمد محمد الرجوي شدد على البدء الفوري والفعلي لمعالجة القضايا المطلبية والحقوقي لبقية المتقاعدين والمفصولين قسرا وإعادة الأراضي التي نهبت من قبل نافذين سواء أراضي الدولة أو أراضي المواطنين.

الدكتور /عبد الخالق السمدة أشار إلى عدم اقتصار المناصب السيادية على منطقة أو مجموعة بعينها وإشراك جميع المناطق في السلطة بعيدا عن المحاصصة.

الدكتور / عبد الجليل الصوفي، فيرى الحل في إعادة هيكلة الوحدة على أساس لا مركزي – فيدرالي وإعادة الحقوق إلى أهلها .

الدكتور عبد الناصر الولي أوضح أهمية عمل برنامج وطني للحد من الفقر والبطالة وتفعيل أجهزة المحاسبة الإدارية .بالإضافة إلى سيادة القانون ومحاكمة ومحاسبة منفذي ومخططي الاغتيالات .

الأستاذة غادة السقاف، مديرة إدارة منظمات المجتمع المدني بوزارة حقوق الإنسان..شددت على إعادة وتسوية أوضاع المؤسسات الجنوبية وإعادة هيكلتها ومعاقبة من يثبت تورطهم في كافة الانتهاكات التي مورست ضد الجنوبيين.

الاعوج : غياب الدور الحقيقي لدولة المؤسسات كان سبباً في ظهور القضية الجنوبية

تعزيز الحوار

وفي حديثه لـ" الثورة " يقول رئيس منظمة رقيب لحقوق الإنسان، الدكتور عبد الله الشليف أن البرنامج الحواري الذي نظمته رقيب يأتي في إطار تعزيز الحوار الذي أصبح خياراً وطنياً وحيداً في اليمن ويجب على الجميع التجاوب معه والالتفاف حوله والعمل على إنجاحه وتحقيق أهدافه وتطبيق مخرجاته حتى يتمكن اليمن من طي صفحة التوتر والحيلولة دون انزلاق البلاد نحو الصراع السياسي أو الانهيار الاقتصادي أو الشرخ الطائفي .

وأضاف الشليف: إن البرنامج يعمل على مناقشة أهم قضايا الوطن بشفافية وحرية وصدق بحيث يُؤسس الفاعلون فيه من مختلف الأطياف لشراكة إيجابية جادة بينهم لخلق ثقة متبادلة بين جميع الشركاء في العمل القادم على أسس من الشفافية المتسمة بالوضوح والموضوعية من منطلق القبول بالآخر واحترام الاختلاف في الرأي دونما تمييز أو تهميش أو إقصاء أو انحياز.

قالت إنها استعدت لمواجهة أي تشويش

"فنية الحوار": نعول على الإعلام الإسهام في إنجاح الحوار

أكد الدكتور أحمد عوض بن مبارك أمين عام اللجنة الفنية للحوار الوطني الشامل على ضرورة قيام الإعلام بدوره في التهيئة لإقامة مؤتمر حوار ناجح يخلص إلى عقد اجتماعي جديد يستوعب كل الطموحات.

وشدد أمين عام اللجنة الفنية في المؤتمر الصحفي أمس على أهمية ما يمكن أن يقوم به الشق الإعلامي في الحوار القادم خصوصا في هذه المرحلة التي يزداد فيها المشهد السياسي سخونة مع اقتراب يوم الـ18 من مارس موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل".. وأضاف "الحوار استحقاق أكيد لا يمكن تجاوزه وعلينا إدراك تعقيدات الوضع الحالي بالتزامن مع عدم تجاهل فرص المستقبل في وطن جديد، ونعول على الإعلاميين المساهمة الكبيرة في إنجاح المؤتمر".

وأوضح أمين عام اللجنة الفنية أن اللجنة أعدت الترتيبات اللازمة التي يؤمل أن ينتج عنها جولات حوارية سلسة..لافتا إلى أن اللجنة تُعد لتنظيم دورات تدريبية لأعضاء المؤتمر حول العديد من المطالب التي يستوعبها مؤتمر الحوار أبرزها كيفية انعقاد المؤتمر وإدارة الحوار وتبدأ الثلاثاء القادم..كما أن هناك مركزا إعلاميا تابعاً للمؤتمر سيناط به تسهيل مهام الإعلاميين.. ويشير الدكتور بن مبارك إلى أن اللجنة استعدت بخطط عامة وأخرى تفصيلية لمواجهة أي تشويش يمكن أن يعمد إليه البعض ممن لا يستهويهم أن يمضي الوطن إلى هذا الاستحقاق والخروج منه بما يعكس طموح وتطلعات الشعب اليمني..وكشف عن قيام اللجنة حاليا بإعداد ميثاق شرف بما يخدم هذه العملية..إلى جانب تخصيص قناة فضائية لنقل وقائع المؤتمر مباشرة..مشدداً على ضرورة تحري الصحفي لمصداقية الخبر قبل نشره تحاشيا للوقوع في مثالب السبق الصحفي غير الصحيح.

من جانبه أوضح ياسر الرعيني نائب أمين عام اللجنة أن الهدف من اللقاء بالصحفيين هو من أجل التنسيق لإعداد أرضية مناسبة لانطلاق الحوار.. مشيرا إلى أن الإعلام يعد من وسائل الرقابة على الحوار ومجرياته..بما يحقق مبدأ الشفافية ويضع الجميع أمام ما يجري في المؤتمر، انطلاقا من أن المشاركين في الحوار ليسوا فقط الـ565 عضوا وإنما المجتمع اليمني ككل.

هذا ووزعت اللجنة الفنية في المؤتمر الصحفي نسخة من النظام الداخلي لمؤتمر الحوار (ضوابط الحوار) اشتمل على الكثير الإيضاحات حول المهام، وآليات العمل، وفرق العمل.

سبق ذلك منشور يلخص أهم عناوين المؤتمر من مبادئ تستند إلى القرار الرئاسي المشكل للجنة الفنية للإعداد لمؤتمر الحوار، موضوعات الحوار وعددها (13) موضوع قوائم التمثيل، المعايير العامة للمشاركة، إلى جانب الميسرين، والتدريب وفترة انعقاد المؤتمر، والضمانات.

الشامي: مؤتمر الحوار سيعكس قدراتنا كمفاوضين

أوضح الدكتور عبدالرحمن الشامي عميد كلية الإعلام لـ" الثورة " أن ما يمكن أن يصل إليه مؤتمر الحوار سيعكس ثقافة اليمنيين وقدراتهم في التعاطي مع قضايا الواقع...وقال الكاتب والمحلل السياسي الشامي "يجب أن نذهب إلى مؤتمر الحوار ونحن لدينا أولا ثقافة الحوار ولدينا الاستعداد للأخذ والعطاء أما إذا ذهبنا برؤى مسبقة ومواقف متشنجة فللأسف إن فرص الفشل ستكون أكبر..وأضاف الدكتور الشامي:"مكسب الجميع هو في تنازل البعض عن بعض المطالب مقابل الفوز بمطالب أخرى هو الذي من شأنه أن يحقق نجاح المؤتمر ومؤتمر الحوار هو اختبار لوعي القوى بما يعنيه في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لليمن والمستقبل..وعلى الأطراف أن تعي بأن اليمن الآن أمام الرأي العام الخارجي وفي مؤتمر الحوار تعكس قدراتها على الحوار كمفاوض"..وأشار الشامي إلى أنه ليس من المتوقع أن يحقق المؤتمر للطرف كل شيء لكن مجموع ما يمكن أن يحققه لمختلف الأطراف سيمثل كل شيء وتتشكل اليمن الدولة المدنية التي حدثت لأجلها هذه الحركة التغييرية..وقال "نتمنى أن تكون النخبة السياسية والحزبية على مستوى المرحلة إدراكا وترجمة عمليا في الواقع من خلال مؤتمر الحوار وليس مجرد شعارات لا تعدو أن تكون مجرد شعارات"..واعتبر الشامي تحديد موعد مؤتمر الحوار خطوة جبارة وقراراً جريئاً يمكن أن يساعد في تحقيق الحد الأدنى من التوافق الوطني المطلوب للوصول إلى الهدف التغييري في بناء وطن المستقبل

تفاعلات

أقرت فنية الحوار في اجتماعها أمس طلب السير الذاتية لكل مرشح ومرشحة من القضاة والمحامين لعضوية لجنة المعايير والانضباط بمؤتمر الحوار، لتتمكن من إجراء المفاضلة بين الأسماء العشرين المقدمة من مجلس القضاء الأعلى ونقابة المحامين اليمنيين والمرشحة لعضوية لجنة المعايير، حتى يتم اختيار قائمة السبعة الأعضاء بشكل نهائي.

●●●

ينظم المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية اليوم ندوة حول "القضية الجنوبية" بمشاركة الدكتور صالح باصرة والدكتور محمد قرعة وحسن شكري ومحسن شملان وعدد من السياسيين والباحثين.

●●●

في ورشة (مناقشة القضية الجنوبية برؤى النخب الجنوبية) أشار الإعلامي زيد السلامي إلى أن الحل الأول يكمن في الاعتراف بالقضية الجنوبية العادلة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية والنفسية..ويؤكد على إصدار قرارات ملزمة بقوة القانون لكل الأطراف وبإعادة المسرحين العسكريين والمفصولين في وظائفهم وتعريضهم وإعادة الأراضي التي نهبت ومحاسبة الناهبين وإصدار قانون العدالة الانتقالية يشمل الفترة من عام 1994م إلى اليوم.

●●●

قالت حنان حسين الأستاذ المساعد بكلية الحقوق جامعة تعز: إن التعامل من قبل أي طرف من أطراف الحوار مع طرف آخر بعدوانية واستعلاء من منطلق أنه لم يكن شريكاً في الثورة (كما يسمونها) وبأن ثورتهم قامت من أجل اجتثاث النظام السابق كما يقولون هذا الأمر إن استمر كما هو الآن فسيكون المسمار الأقوى في نعش الحوار.

● صالح باصرة

مؤتمر الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل

البيضاني: تحديد موعد الحوار اختبار لجدية القوى السياسية

اعتبر الناشط السياسي والإعلامي علي البيضاني في تصريح لـ" الثورة " تحديد موعد انعقاد مؤتمر الحوار الوطني اختبارا حقيقيا لمدى جدية القوى السياسية في تعاطيها مع الحوار الوطني، وبالتالي انكشاف الأمر أمام المواطن اليمني بين من يمارس حقيقة حسن النوايا وبين أصحاب (الفيد السياسي) من يحاول إعاقة مسار التسوية السياسية حسب البيضاني.

وعلق البيضاني في تصريحه لـ" الثورة " على عدم التزام الأحزاب السياسية بتقديم قوائمها للجنة الفنية حسب النسب المحددة بالقول "إنه ربما يأتي كنوع من الالتزام الحزبي تتجهه الأحزاب من منطلق إن هذه العملية تعد خصوصية للحزب ولا تكون إملاء"..ويضيف البيضاني:"من المهم والمحتم أن يكون لدى هذه الأحزاب والقوى السياسية مهارات وتقنيات حزبية تجعلها في مستوى من الجاهزية لأي طارئ دون تعقيد أو مراوغة"..ويطالب البيضاني الأحزاب بأن تستفيد وتعي المشهد السياسي الذي يجري في مصر..خاصا بالكلام أن هناك من يريد أن يعرقل ليس العملية السياسية وإنما أن يدخل البلد في صراع ليس له آخر.

بين تهيئة الأجواء وضمان النجاح

أوضح الناشط ماجد المذحجي عضو اللجنة الفنية للحوار أن الحاجة كبيرة لتهيئة الأجواء من أجل حوار ناجح..مشيرا إلى أن انسحابه وزميلته رضية المتوكل من اللجنة جاء لعدة أسباب أبرزها سياسة التهيئة وتحديدا النقاط الـ20 لخلق فرصة لنجاح هذا المؤتمر..مؤكدا أنه لا يمكن تحقيق نجاح بلا بيئة إيجابية ضامنة لها، والنقاط الـ20 تتضمن الحدود الدنيا لنجاح المؤتمر حسب المذحجي..وقال: "بيئة الحوار يجب أن تكون إيجابية، والمشهد في اليمن محتقن ومؤشرات ذلك أفصح عنها مناخ الحوار". وتتضمن النقاط الـ20 المقدمة من اللجنة الفنية للحوار الوطني اتخاذ خطوات من قبل الدولة منها "استمرار التواصل الجاد مع كافة مكونات الحراك السلمي الجنوبي في الداخل والخارج ودعوتها للمشاركة في الحوار الوطني، وإعادة الموظفين المدنيين والعسكريين والموقوفين والمحالين قسراً إلى التقاعد والنازحين في الخارج جراء حرب صيف 94، إلى أعمالهم فوراً، ودفع مستحقاتهم القانونية، ومعالجة الأوضاع الوظيفية والمالية لمن فقدوا وظائفهم نتيجة لخصخصة المؤسسات العامة بشكل غير سليم بعد حرب صيف 94".

كما تتضمن النقاط الـ20 "إعادة الممتلكات والأموال التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94، سواء كانت خاصة بالأفراد أو الأحزاب أو النقابات أو الدولة، ووقف إجراءات البسط والاستيلاء على الأراضي، واستعادة ما صرف منها بدون وجه حق، وإحالة المتسببين في ذلك للمساءلة القانونية، وإعطاء الأولوية في الانتفاع من الأراضي لأبناء المحافظات الجنوبية»، وكذا «إعادة الأراضي الزراعية التي كانت مملوكة للدولة أو حصل عليها الفلاحون بموجب قانون الإصلاح الزراعي في الجنوب وتم نهبها أو الاستيلاء عليها بعد حرب صيف 94 من قبل أي جهة كانت، مع مراعاة حقوق الملكية الفردية للأراضي الزراعية والممتلكات الأخرى وتعويض أصحابها .»

وأكدت النقاط الـ20 المطلوبة للتهيئة لحوار الوطني" إطلاق سراح كافة المعتقلين على ذمة الحراك السلمي الجنوبي ومعاملة كافة ضحايا حرب 94 والحراك السلمي الجنوبي كشهداء ومعالجة الجرحى ودعم وتكريم أسرهم، وإلغاء ثقافة تمجيد الحروب الأهلية والدعوة إلى الثأر والانتقام السياسي في مناهج التعليم، ومنابر الإعلام والثقافة، وإزالة مظاهر الغبن والانتقاص والإقصاء الموجهة ضد التراث الثقافي والفني والاجتماعي للمناطق الجنوبية والتي تعرضت للطمس والإلغاء، وعلى وجه الخصوص بعد حرب صيف 94، وتوجيه اعتذار رسمي للجنوب من قبل الأطراف التي شاركت في حرب صيف 94 واعتبار تلك الحرب خطأ تاريخياً لا يجوز تكراره ".